

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية التربية
مجلة شباب الباحثين

مشكلات المعاهد الفنية في مصر والمتطلبات التربوية للتغلب عليها

(بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول التربية)

إعداد

أ.د / فيصل الراوي طابع
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية - جامعة سوهاج

د. محمد ناجح أبو شوشة
مدرس أصول التربية
كلية التربية - جامعة سوهاج

أ/ محمود علي عبدالعليم علي
باحث ماجستير - قسم أصول التربية

DOI :10.21608/JYSE.2020.

مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية العدد الخامس - أكتوبر ٢٠٢٠م
Print:(ISSN 2682-2989) Online:(ISSN 2682-2997)

ملخص

إن التعليم هو أهم الحاجات الأساسية لكل عضو من أعضاء المجتمع ، وقد أصبحت عملية تطوير العنصر البشري تتم من خلال التعليم لما له من دور هام ورئيس في تطوير الموارد البشرية والمشاركة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية لكافة المجتمعات.
مشكلة البحث:

إن التعليم الفني هو بمثابة الأساس الذي تبنى عليه أي تنمية اقتصادية ، فالتعليم بالمعاهد الفنية هو الذي يوفر الأيدي العاملة المدربة على أحدث أنماط التكنولوجيا العالمية ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية المتتالية في العقدين الأخيرين كانت الحاجة ملحة إلى البحث عن نظم تعليمية تواكب هذه التطورات ، حيث أن النظم التعليمية التقليدية لم تعد تلبي متطلبات العصر ، فالحاجة الآن إلى نظم تعليمية حديثة تقوم على تحديد متطلبات سوق العمل وتعمل بشتى الطرق لتوفيرها.

سؤالا البحث:

١. ما أهم مشكلات المعاهد الفنية في مصر ؟
 ٢. ما المتطلبات التربوية للتغلب على مشكلات المعاهد الفنية في مصر؟
- هدفا البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

١. التعرف على أهم مشكلات التعليم بالمعاهد الفنية في مصر.
 ٢. التعرف على المتطلبات التربوية للتغلب على مشكلات المعاهد الفنية في مصر.
- أهمية البحث:

تشتق أهمية البحث من النقاط الآتية:

١. الارتقاء بمخرجات التعليم بالمعاهد الفنية بحيث تلبي احتياجات المؤسسات الانتاجية.
٢. إلقاء الضوء على أهمية الدور الذى تقوم به مؤسسات المجتمع والمؤسسات الانتاجية في تنمية مهارات خريجي المعاهد الفنية.
٣. يفيد هذا البحث المسؤولين والقيادات الإدارية العليا في مجال تبادل الخبرات بين مؤسسات سوق العمل والمعاهد الفنية.

منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعته حيث يهتم هذا المنهج بجمع البيانات وتصنيفها وتبويبها حسب طبيعتها من أجل الاستفادة منها في الوصول إلى النتائج وتفسيرها .

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

▪ حدود موضوعية:

يقتصر البحث الحالي على التعرف على مشكلات التعليم بالمعاهد الفنية في مصر والمتطلبات التربوية للتغلب عليها .

▪ حدود بشرية:

يقتصر البحث الحالي على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد الفنية بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط .

▪ حدود زمنية:

تقتصر على العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ .

مصطلحات البحث:

تتمثل أهم مصطلحات البحث فيما يلي:

المعاهد الفنية:

هو نوع من التعليم تتضمن خطته الدراسية مواد نظرية عامة ومواد فنية ومهنية وتطبيقات وتدريب عملي ومدة الدراسة عامين دراسيين وهذه الشهادة تتيح للخريج الالتحاق بسوق العمل أو مواصلة التعليم العالي بعد اجتياز اختبارات معينة .

المتطلبات:

يرجع الأصل اللغوي لكلمة المتطلبات إلى الفعل الثلاثي الماضي المجرد "طلب" و"بمعنى محاولة وجدان الشيء وأخذه" و"المطالبة" أن تطالب إنساناً بحق لك عنده، ولا تزال تتقاضاه وتطالبه بذلك .. و"تطلبه" أي حاول إيجاده وأخذه... و"التطلب" هو الطلب مرة بعد أخرى .

أولاً: مشكلات المعاهد الفنية في مصر:

هناك عديداً من المشكلات التي تواجه المعاهد الفنية في مصر، الأمر الذي ترتب عليه القصور في إعداد الخريجين من تلك المعاهد الفنية فوق المتوسطة، مما يتطلب تطوير هذا النوع من التعليم، استجابة لمتغيرات العصر وللتغيرات التي تطرأ في ميدان التكنولوجيا، وفي ميدان المهنة، ومن هذه المشكلات ما يلي:

(١) مشكلة بطلان خريجي المعاهد الفنية:

(٢) مشكلة المناهج بالمعاهد الفنية:

(٣) مشكلات التقويم والامتحانات بالمعاهد الفنية بمصر:

(٤) مشكلات التجهيز بالمعدات اللازمة (تمويل المعاهد الفنية):

ثانياً: المتطلبات التربوية للتغلب على مشكلات المعاهد الفنية في مصر:

ومن المتطلبات اللازمة للتغلب على مشكلات المعاهد الفنية ما يلي:

■ متطلبات تكنولوجية (المتابعة العصرية للتكنولوجيا والمعلومات):

لم تعد القدرة التنافسية بين الدول تقاس فقط من خلال امتلاك الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولكن بالدرجة الأولى بالقدرة على توظيف التكنولوجيا في إنتاج سلع وخدمات متطورة، ووجود هياكل تنظيمية متكاملة، وأيدي عاملة مدربة

■ متطلبات تنمية مهارات سوق العمل (العقلية والذاتية والاجتماعية) المطلوبة للطلاب:

إن تحقيق التعليم التبادلي بالمعاهد الفنية وتلبية متطلبات سوق العمل يتطلب أن يكون الخريج قد تجاوز مرحلة الحفظ والاسترجاع إلى مراحل الإبداع والتحليل والتقويم والقدرة على استخدام المخزون المعرفي لحل المشكلات واتخاذ القرارات والتكيف مع المتغيرات

■ متطلبات تعليمية:

يتطلب تحقيق التعليم التبادلي بالمعاهد الفنية تطويراً شاملاً للمناهج وطرق التدريس

والتقويم ومصادر التعليم والتعلم، وتبني رؤية تطويرية شاملة لجميع جوانب العملية

التعليمية، يتم تحديدها والعمل على تحقيقها

■ متطلبات تشريعية وقانونية:

وفي إطار اهتمام الدولة بالتعليم الفني في القرن العشرين استجابة للتحديات التي فرضتها العولمة وسياسة سوق العمل الذي يتطلب توافر العديد من المهارات في الخريجين فقد

أدرجت اللجنة القومية لتطوير التعليم العالي وضع قانون جديد للتعليم العالي في مصر بحيث يتحول من مجرد تعليم تلقيني إلى تعليم يقوم على الابتكار والابداع واستخدام تكنولوجيا العصر

■ متطلبات إدارية لتحقيق الشراكة بين المعاهد الفنية وقطاعات سوق العمل والإنتاج:
ولا بد من تطوير المعاهد الفنية إدارياً وفنياً ويتضمن الإصلاح والتطوير المستمر للسياسات التعليمية والبنية الإدارية ، مع الدعم التعليمي والمادي والفني المستمر.

Research abstract

Title of research / problems of technical institutes in Egypt and the educational requirements to overcome them

Introduction:

Education is the most important needs of every member of society, The process of developing the human element has been achieved through education because of its important role in the development of human resources and the great participation in the economic development of all societies.

Research problem:

Technical education is the foundation upon which any economic development is based. Education in technical institutes provides trained manpower on the latest global technology. As a result of the successive economic developments of the last two decades, there has been need to search for educational systems to cope with these developments. Traditional educational systems no longer meet the needs of the times. Now, there is a need for modern educational systems that identify labor market requirements and work in various ways to provide them.

Research questions:

- 1- What are the most important problems of technical institutes in Egypt?**
- 2- What are the educational requirements to overcome the problems of technical institutes in Egypt?**

Research Aims:

The current research aims to:

- 1- Identify the most important problems of education in technical institutes in Egypt.**
- 2- Identify the educational requirements to overcome the problems of technical institutes in Egypt.**

Research Importance:

The importance of research is derived from the following points:

- 1- Upgrading with the output of education in technical institutes to meet the needs of productive institutions.**

- 2- Highlighting on the importance of the role which played by the institutions of the community and productive institutions in developing the skills of the graduates of technical institutes.
- 3- This research is useful to officials and senior administrative leaders in the exchange of experiences between labor market institutions and technical institutes.

Research Methodology:

The current research depends on the descriptive approach because it suits its nature. This method is concerned with data collection, classification and classification according to their nature in order to benefit from them in reaching and interpreting the results.

Research limits:

Search limits are:

Objective limits:

The current research is limited to identifying the problems of education in technical institutes in Egypt and the educational requirements to overcome them.

Human limits:

The current research is limited to a sample of members of technical institutes in Sohag, Qena and Assiut governorates.

Time Limits:

Is limited to the academic year 2018/2019.

Research terms:

The main terms of the research are as follows:

Technical institutes:

Is a type of education whose curriculum includes general theoretical materials, technical and vocational materials, applications, practical training and a two-year study period. This certificate allows the graduate to enter the labor market or pursue higher education after passing certain tests.

Requirements:

The linguistic origin of the word requirements goes back to the last trivial act of "asking" and "trying to find the thing and take it" and "demanding" to claim a human right to you, and still claim it and demand it. "And" demand "is demand time after time.

First: Problems of technical institutes in Egypt:

There are many problems facing the technical institutes in Egypt, which have resulted in the lack of preparation of graduates from

those institutes above the technical medium, which requires the development of this type of education, in response to changes in the age and changes in the field of technology and in the field of the profession, The issues include the following:

- 1- Unemployment problem of graduates of technical institutes:
- 2- The problem of curriculums in technical institutes:
- 3- Problems of evaluation and assessment of technical institutes in Egypt:
- 4- Equipment processing problems (financing of technical institutes):

Second: Educational requirements to overcome the problems of technical institutes in Egypt:

Requirements to overcome technical institute problems include:

- *Technological requirements (modern technology and information follow-up):*

Competitiveness among nations is no longer measured only by the possession of cheap natural resources and labor, but primarily by the ability to employ technology in the production of sophisticated goods and services.

- *Requirements for developing labor market skills (mental, self and social) required for students:*

Achieving synonymic education in technical institutes and meeting the demands of the labor market requires that the graduate has exceeded the stage of conservation and retrieval to the stages of creativity, analysis and evaluation and the ability to use knowledge stock to solve problems and make decisions and adapt to the variables

- *Educational requirements:*

Achieving synonymic education requires a comprehensive development for curriculum, teaching methods, assessment and teaching and learning resources, and adopting a comprehensive development vision for all aspects of the learning process, identified and achieved.

- *Legislative and Legal Requirements:*

In response to the challenges posed by globalization and the labor market policy, which requires the availability of many skills in graduates, the National Committee for the Development of Higher Education has introduced a new law for higher education in Egypt,

transforming it from a simple education to an innovation-based education, and the use of modern technology

- *Administrative requirements to achieve partnership between technical institutes and sectors of the labor market and production:*

The technical institutes must be developed administratively and technically. It includes the reform and continuous development of educational policies and administrative structure with continuous educational, material and technical support.

مقدمة:

إن التعليم هو أهم الحاجات الأساسية لكل عضو من أعضاء المجتمع ، وقد أصبحت عملية تطوير العنصر البشري تتم من خلال التعليم لما له من دور هام ورئيس في تطوير الموارد البشرية والمشاركة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية لكافة المجتمعات .

وإن بناء المجتمع المصري الحديث يتطلب الاهتمام بالبناء المعرفي للمجتمع والذي يعد التعليم أهم ركائزه، لذا من الضروري أن نكرس الجهود اللازمة لتحقيق طفرة نوعية في التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة، ولا يقتصر العمل من أجل تحقيقها على جهد المؤسسات الحكومية بل تقوم على أسس من اللامركزية والشراكة المجتمعية المتزايدة والتي تتيح الاستفادة العظمى من الإمكانيات الذاتية والتنوع في موارد التعليم وتنمية اقتصادياته ولا بد أن يواكب ذلك أيضا تنمية بيئية توظف تكنولوجيا المعلومات للارتقاء بالتعليم، في ظل مجتمع معرفي قادر على توظيف العلوم والتكنولوجيا الحديثة لخدمة التنمية الشاملة وقضاياها على التطوير المستمر لأدوات قياس أداء الطالب وجودة أداء المنظومة التعليمية من خلال نظام الجودة والاعتماد.

تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره والتوسع في أنواعه كافة وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل (الدستور المصري، المادة (٢٠).

وتبذل القيادة السياسية في مصر كل ما في وسعها من أجل أن يبقى التعليم دعامة أساسية للأمن القومي ، وأساساً للنهوض بالوطن واوصول به إلى بر الأمان ، ولهذا تعطى أهمية كبيرة التعليم الفني والاهتمام بجودته وجودة مخرجاته ، ويمثل الحد الأدنى الضروري من القيم والمعارف والخبرات الواجبة والضرورية للمواطن المنتج.

ويعيش عالمنا المعاصر فترة تحديات عظيمة نتيجة لثورة المعلومات التكنولوجية التي ظهرت في الآونة الأخيرة ، ومع التسليم بخطورة هذه التحديات وتداعياتها المختلفة في كل ميادين الحياة إلا أننا لا يمكن أن نغفل جوانبها الإيجابية التي أفرزت نوعاً من الإرادة والتصميم الأكيد للانطلاق نحو التقدم والأخذ بكل أسباب الإبداع هذا من جانب، ومن الجانب الآخر الإسهامات التكنولوجية المتميزة التي ساعدت بشكل كبير على تحقيق آمال المجتمعات ومعاونتها على التغيير واعتلاء مكانتها في الركب الحضاري (بدوي ، ٢٠١٠م، ٢٩٦).

لذا فقد أصبح التعليم هو التحدي الرئيسي والوحيد لاجتياز الفجوة العلمية والمعلوماتية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة ، وفي جمهورية مصر العربية فإن عملية التطوير الشاملة للتعليم تأخذ في اعتبارها رؤية واضحة لطبيعة التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في كافة المجالات، ويشهد التعليم حالياً إقبال لم يسبق له مثيل وتنوعاً كبيراً في مجالاته فضلاً عن تزايد الوعي بأهميته الحيوية بالنسبة للتنمية الاجتماعية التي تتركز في كيفية ملاحقة التطورات والمتغيرات المتسارعة محلياً وإقليمياً ودولياً (عبدالعاطي، ٢٠٠١م، ١٧، ١٨).

وقد أكدت عديد من الدراسات ، ومنها دراسة (محمد عبدالحاميد محمد ، ٢٠٠٢م) أن التعليم يواجه - في الوقت الراهن - تحديات ومتغيرات عديدة توجب مراجعة أهدافه وفلسفته وتنظيماته ومناهجه وعلاقته بالمجتمع الذي يوجد فيه ، ومواجهة التعليم لهذه التحديات ليس الغرض منها الإقتصار فقط على حل مشكلات حاضره إذ أن المؤسسات التعليمية تعاني من غموض السياسات أو انعدامها وقد ترتب على ذلك مجموعة من السلبيات أهمها : كثرة التعارض والتضارب في إنجاز الأعمال ، والخوف من اتخاذ أي قرار أو بناء خطة ، وزيادة عبء العمل على الإدارة العليا ، وضيق الوقت المخصص لأغراض انجاز الوظائف الإدارية ، وتعدد المشاكل وتعقدها ، وعدم تحقيق الأهداف الرئيسية والفرعية بفاعلية (محمد، ٢٠٠٢م، ٢٢٩).

مما يستدعى ضرورة استشراف مستقبل التعليم بالمعاهد الفنية لمواجهة التحديات المتوقعة حول أساليب العمل والإنتاج ، وضرورة اهتمام المعاهد الفنية بالتنمية الشاملة لجوانب شخصية الطلاب وفق متطلبات العمل (Robert, 2004, 83).

ولما كان التعليم الفني هو الأساس في بناء الأمم في العصر الحديث ، فمن أهداف التعليم بوجه عام والتعليم بالمعاهد الفنية بوجه خاص، هو مد قطاعي الإنتاج والخدمات في المجتمع بخريجين ذوي قدرات مهنية ومهارات معينة تؤهلهم للقيام بأداء أعمال محددة ، وإن من أكثر الأمور المعرضة للجدل والنقاش في النظام التعليمي المصري هو التعليم الفني ككل، هذا النوع من التعليم يرتبط بصورة جدلية بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي من جهة وبمستوى الأداء في المجتمع من جهة أخرى (بدران، ٢٠٠٣م، ٢٦٤).

كما أن عولمة الأسواق ونشوء الشركات متعددة الجنسيات هما اللذان يحدثان التغير في مجال العمل، وتغير أدوار المؤسسات المهنية ، والتغير في هيكل العمالة في القرن الحادي والعشرين ، وارتفاع المستويات القياسية، والتي تتطلب أن يكون خريجو المعاهد الفنية على مستوى معين من المهارة (Parks, 2006, 2, 3).

والتعليم بالمعاهد الفنية يهدف إلى إعداد القوة البشرية المدربة على مستويات مختلفة من الكفاية والمهارة مع ربط الأهداف المهنية والأهداف التربوية معاً، وذلك للعمل في المجالات الصناعية ، ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية، من خلال اكساب الطلاب القدرة على أداء العمليات الفنية حسب الأصول الفنية الصحيحة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٠م، ٣).

وقد أكدت دراسة (Browm, B, 2008) على ضرورة تقييم التعليم المهني، وتغيير الممارسات التعليمية، وتحسين المخرجات التعليمية، وتحسين كفاءة العاملين في المدارس المهنية، وتحسين مستويات المهارة لدى الطلاب (Browm, 2008, 236).

كما أشارت دراسة (Lee M, 2008) إلى أهمية إعداد الفنيين، من خلال خلفية صلبة من العلوم النظرية والمهارات العملية ، لتلبية متطلبات التصنيع من العمالة الفنية (Lee, 2008).

وترجع أهمية التعليم بالمعاهد الفنية إلى أنه العنصر الاستراتيجي والمكون الأساسي لاكتساب المهارات والمعارف التي يحتاجها الفنيون في كافة القطاعات وأن معظم الدول الأوربية يحظى التعليم بالمعاهد الفنية فيها باهتمام كبير لأنه المصدر الرئيس في توفير العمالة الفنية المدربة على أسس تكنولوجية علمية وعملية.

مشكلة البحث:

إن التعليم الفني هو بمثابة الأساس الذي تبنى عليه أي تنمية اقتصادية ، فالتعليم بالمعاهد الفنية هو الذي يوفر الأيدي العاملة المدربة على أحدث أنماط التكنولوجيا العالمية ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية المتتالية في العقدين الأخيرين كانت الحاجة ملحة إلى البحث عن نظم تعليمية تواكب هذه التطورات ، حيث أن النظم التعليمية التقليدية لم تعد تلبي متطلبات العصر ، فالحاجة الآن إلى نظم تعليمية حديثة تقوم على تحديد متطلبات سوق العمل وتعمل بشتى الطرق لتوفيرها ، فمن هنا برزت أهمية وضع أسس سليمة لهذا النوع من التعليم لجعله قادراً على مواجهة التغيرات المجتمعية المستمرة ، فالتطور المستمر في عالم الصناعة والذي يحدث في كل لحظة من استحداث آلات وإدخال أنظمة الكمبيوتر في المصانع جعلت الحاجة ملحة لتطوير التعليم الفني في جميع جوانبه من أجل تحقيق الجودة والأداء المتميز وتلبية كافة احتياجات سوق العمل من أيدي عاملة مدربة وعلى قدر كبير من الخبرة تنافس الأيدي العاملة الأجنبية.

ولما كان التعليم بالمعاهد الفنية هو التعليم الذي يسهم في إحداث التقدم التكنولوجي عن طريق تكوين الخبرة والمهارة، وتقدم البحث العلمي ، فقد كان من الطبيعي أن يحظى باهتمام أكثر من أنواع التعليم الأخرى باعتباره نوعاً من الاستثمار ذي المردود الكبير (Jen,2012,164).

إن التعليم أساس التقدم والرقى وهو أساس أى حضارة عرفها التاريخ، وهو أيضا آلية من آليات النظام العالمي الجديد، ومعيار من معايير القوة والتفرد وشرط من شروط النهضة والتقدم (عبد الموجود، ١٩٩٢م، ٢٠).

ويمثل التعليم الفني بعداً هاماً في التنمية الاقتصادية من خلال توفير القوى البشرية لسوق العمل، ولقد وجدت ثمة ملاحظات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين من أهمها وجود علاقة وثيقة بين التعليم الفني ومتطلبات سوق العمل، نظراً للتغيرات الاقتصادية عالمياً وإقليمياً ومحلياً، مما يقتضى ضرورة إيجاد سياسة تعليمية جديدة تتفق مع السياسة الاقتصادية طويلة المدى، لتصبح جزءاً من نسيجها الحى، ولترتبط المعرفة بتطبيقاتها التكنولوجية وليجمع خريجه بين مهارة الفكر وتقنية العمل (غيتة، ٢٠٠٥م، ٣).

ويحظى هذا النوع من التعليم بأهمية كبرى في معظم الدول المتقدمة والدول التي أيضا في طور التنمية، سواء من حكوماتها أو من المجتمع الصناعي والتجاري والذي يهيم الحصول

على عمالة متعلمة ومدرّبة، والمشكلة الرئيسية التي تواجهها مصر مع هذا النوع من التعليم هي النظرة المتدنية التي ينظرها المجتمع المصري لخريجي المعاهد الفنية بكافة تخصصاتها وأشكالها، وينطبق هذا أيضا على خريجي المدارس الفنية ، وهذه النظرة هي التي تجعل الإقبال على الالتحاق بالمعاهد الفنية غير مشجع إلا اضطراراً نظراً لعدم حصول الطالب أو الطالبة على المجموع الذي يؤهله للالتحاق بالجامعات.

وهناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تفيد بأن مصر ليست وحدها التي تعاني من وجود فجوة بين التعليم في المعاهد الفنية ، والصناعة وسوق العمل ، حيث توصلت دراسة موسى خميس (خميس، ٢٠٠٦م، ٣٥) إلى استمرار الفجوة بين مستوى مخرجات النظام التعليمي والتدريبي وبين احتياجات سوق العمل وعدم استخدام التعليم "الوسائط المعرفية والمعلوماتية وتقنيات المعلومات" لنقل معارفها في التعليم كالحاسبات الآلية وشبكات المعلومات وغيرها وعدم إدخال تقنيات الاتصال والمعلومات ومعارفها وإدماجها في المحتوى المعرفي للتعليم وتحديد المناسب منها في ضوء احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

وقد توصلت دراسة (Browm, B, 2002) إلى أن تطوير المعاهد الفنية لا يتأتى من خلال اعتناقها لفلسفة جديدة تعتمد على متطلبات سوق العمل بقدر وجوب ممارسة طلابها للتدريبات المهنية داخل مواقع العمل والإنتاج الفعلية لإكسابهم مهارات العمل الأساسية بما يتيح لهم سهولة الحصول على فرص عمل مناسبة وإمكانية الانتقال من مهنة لأخرى (Browm, 2002).

وقد أشارت دراسة (Lewis, M, 2008) إلى وجود بعض التخلف في المناهج الدراسية وتقليدية التخصصات عن التطورات المعرفية الحديثة، وضعف الترابط بين محتوى مقررات التدريب العملي ، ومتطلبات العمل بالمصانع والمؤسسات الصناعية ، وقله التدريبات العملية على الماكينات والأجهزة، وعدم اتاحة الفرصة للإتقان المهني والتدريب الجيد.

وتوصلت دراسة (Indermit, S and Stephen, P) إلى أن هناك عدم توازن بين العرض من مخرجات المعاهد الفنية والطلب عليه ، وأنها أقل بالنسبة للعمل بالقطاع الخاص (Indermit) and Stephen , 2009).

ويعد الاهتمام بالتعليم الفني استثمار للمستقبل، وتتم عملية الاستثمار من خلال تطوير التعليم الفني ضمن استراتيجيات وسياسات واضحة، وفي الآونة الأخيرة إزداد الاهتمام بالتعليم

الفني استجابة للضرورات الحتمية التي تفرضها التطورات التكنولوجية، والتي تتطلب تخصصات غير نمطية لمواجهة متطلبات سوق العمل في عصر العولمة.

سؤال البحث:

٣. ما أهم مشكلات المعاهد الفنية في مصر ؟

٤. ما المتطلبات التربوية للتغلب على مشكلات المعاهد الفنية في مصر؟

هدفاً للبحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

٣. التعرف على أهم مشكلات التعليم بالمعاهد الفنية في مصر .

٤. التعرف على المتطلبات التربوية للتغلب على مشكلات المعاهد الفنية في مصر .

أهمية البحث:

تشتمل أهمية البحث من النقاط الآتية:

٤. الارتقاء بمخرجات التعليم بالمعاهد الفنية بحيث تلبي احتياجات المؤسسات الانتاجية.

٥. إلقاء الضوء على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع والمؤسسات الانتاجية في تنمية مهارات خريجي المعاهد الفنية.

٦. يفيد هذا البحث المسؤولين والقيادات الإدارية العليا في مجال تبادل الخبرات بين مؤسسات سوق العمل والمعاهد الفنية.

منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعته حيث يهتم هذا المنهج بجمع البيانات وتصنيفها وتبويبها حسب طبيعتها من أجل الاستفادة منها في الوصول إلى النتائج وتفسيرها، والتقصي حول الظواهر المجتمعية والتربوية كما هي قائمة في الحاضر ووصفها وتشخيصها وتحليلها وتفسيرها ، ويتمثل استخدام هذا المنهج في هذا البحث فيما يلي:

▪ جمع الدراسات ذات الصلة بالبحث وتحليلها للاستفادة منها في وصف وتحليل واقع مشكلات التعليم بالمعاهد الفنية في مصر، وكذلك العلاقة بين التعليم بالمعاهد الفنية ومؤسسات سوق العمل.

▪ الاطلاع على الأدب التربوي وإعداد الإطار النظري للبحث.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

■ حدود موضوعية:

يقتصر البحث الحالي على التعرف على مشكلات التعليم بالمعاهد الفنية في مصر والمتطلبات التربوية للتغلب عليها.

■ حدود بشرية:

يقتصر البحث الحالي على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد الفنية بمحافظة سوهاج وقنا وأسيوط.

■ حدود زمنية:

تقتصر على العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩.

مصطلحات البحث:

تتمثل أهم مصطلحات البحث فيما يلي:

المعاهد الفنية:

هو نوع من التعليم تتضمن خطته الدراسية مواد نظرية عامة ومواد فنية ومهنية وتطبيقات وتدريب عملي ومدة الدراسة عامين دراسيين وهذه الشهادة تتيح للخريج الإلتحاق بسوق العمل أو مواصلة التعليم العالي بعد اجتياز اختبارات معينة (الشافعي، ٢٠٠٥م، ٢٤).

هي مؤسسات تقدم نوع من التعليم المهني للطلاب الذين تقع عليهم مسئولية التشغيل والصيانة والانتاج في القطاعات الانتاجية والخدمية ، وهي تقدم برامج تعليمية لمدة عامين دراسيين لخريجي المدارس الثانوية العامة والفنية بهدف تلبية الاحتياجات المحلية للمجتمع كما أنها تعطي الفرصة للطلاب عند الانتهاء من العامين الدراسيين للالتحاق بالكليات الجامعية (عبدالوهاب، ١٩٨٥م، ٢٠).

ويمكن تعريف المعاهد الفنية إجرائياً: هي مؤسسات تعليمية تابعة لوزارة "التعليم العالي"، تختص بإعداد فئة التقنيين الذين يعملون كحلقة وصل بين المهندسين المصممين والعمال الفنيين المنفذين في الصناعة، وتقدم برامج مهنية في تخصصات فنية.

المتطلبات:

يرجع الأصل اللغوي لكلمة المتطلبات إلى الفعل الثلاثي الماضي المجرد "طلب" و"بمعنى محاولة وجدان الشيء وأخذه" و"المطالبة" أن تطالب إنساناً بحق لك عنده، ولا تزال تتقاضاه وتطالبه بذلك.. و"تطلبه" أي حاول إيجاده وأخذه... و"التطلب" هو الطلب مرة بعد أخرى (ابن منظور، ١٩٩٣م، ٩٨).

أما معجم *Longman* فأشار إلي أن المتطلب *Requirement* هو الشيء الذي يشترط توافره أو يحتاج إليه، أو هو شرط مطلوب وضروري (*Longman, 2003, 116*).
أما معجم "أكسفورد" فأشار إلي أن المتطلب هو " شئ يستلزم وجوده أو شرط يجب توافره والإذعان له" (*Barber, 2008, 1225*).

ولهذا يقصد بالمتطلبات التربوية إجرائياً: جميع الإمكانيات سواء كانت مادية أو بشرية المطلوبة لتحقيق الأهداف المنشودة من المعاهد الفنية.

أولاً: مشكلات المعاهد الفنية في مصر:

هناك عديداً من المشكلات التي تواجه المعاهد الفنية في مصر، الأمر الذي ترتب عليه القصور في إعداد الخريجين من تلك المعاهد الفنية فوق المتوسطة، مما يتطلب تطوير هذا النوع من التعليم، استجابة لمتغيرات العصر وللتغيرات التي تطرأ في ميدان التكنولوجيا، وفي ميدان المهنة، ومن هذه المشكلات ما يلي:

٥) مشكلة بطلان خريجي المعاهد الفنية:

إن التعليم الفني ضروري لتحسين الإنتاجية والقدرة على التنافس، فطبيعة التحديات التي مر بها الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة، وما شاهده من شدة التنافس وضرورة البحث عن أفكار جديدة لإنتاج السلع والخدمات والوفاء بالاحتياجات المتغيرة والمتسارعة للمواطن في عصر العولمة جعل الابتكار والإبداع في طرح أفكار جديدة في هذه المجالات هو المؤشر الذي يقاس به تفوق مجتمع على آخر، وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية (سليم وآخرون، ٢٠٠٥م، ٢٦١).

ومن ثم فإن التعليم الفني له دور رئيس في إعداد القوى البشرية المطلوبة لتزويد قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة بالقوى العاملة والمهارة اللازمة، حيث إن تنمية الموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لعملية التنمية في المجتمعات المختلفة، فالتنمية والتقدم

الاقتصادي يحتاجان قبل كل شيء إلى الكفاءات البشرية المؤهلة، وبذلك تتضح العلاقة الوطيدة بين التعليم الفني والتنمية، إذ لا توجد تنمية بدون قوى بشرية تقوم على سواعدها عملية تطوير مجتمعها، كما لا توجد قوى بشرية بدون برامج ودراسات فلسفية مدروسة بعناية فائقة تدريبها وتُعدها بما يناسب حاجات مجتمعها(الرياش، ١٩٩٣م، ٧٩).

تتجه الدولة إلى تطوير هذا النوع من التعليم، حرصاً منها على مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية التي يشهدها العالم، والتي أسهم في إحداثها العديد من التغيرات التي اجتاحت العالم وغيرت العديد من المفاهيم والمصطلحات، والمتمثلة في التطور العلمي والتكنولوجي، والتقدم في وسائل الاتصال والإعلام، وتطور نظم الإنتاج، والخدمات، والتكتلات الاقتصادية، والتي انعكست - بدورها - على طبيعة المهن وسوق العمل. ومشكلة البطالة الهيكلية لخريجي المعاهد الفنية، التي تتضح من خلال ضعف التوافق بين محتوى البرامج التعليمية والتدريبية التي تم إعداد الخريجين من خلالها وطبيعة ونوعية المهارات التي تحتاجها عملية التوجيه للوظائف والمهن المختلفة في سوق العمل تعتبر من المؤشرات المهمة على وجود خلل في العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الفعلية، مما يترتب عليه ضرورة تطوير وتحسين طبيعة هذه العلاقة لتحقيق التوافق المطلوب بين محتوى المهارات وطبيعة الأداء للوظائف المختلفة في سوق العمل خاصة في ضوء برامج التوسع الصناعي والتطور العلمي والتكنولوجي.

وقد أكدت دراسة (أحمد حسني عبدالغني الشرشابي ٢٠١١) على أهمية ربط التعليم الفني باحتياجات سوق العمل في مصر من العمالة الفنية الماهرة (الشرشابى، ٢٠١١م، ٦).
(٦) مشكلة المناهج بالمعاهد الفنية:

إن المناهج التعليمية هي الأداة التي يمكن من خلالها صقل وتنمية قدرات المتعلمين، فيجب أن توضع بصورة منهجية علمية مقننة قائمة على حاجات المجتمع واحتياجات سوق العمل، ومراعية لقدرات المتعلمين، متناسبة مع التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة ومواكبة لها، خالية من الحشو الكمي الذي لا جدوى منه.

وهذه القضية محل اهتمام الكثير من الباحثين وهي قضية كبيرة وتستحق ذلك الاهتمام، فالمنهج هو مجموعة الخبرات الهادفة والتي يكتسب من خلالها المتعلم المعلومات والمعارف، ويبنى المنهج حسب قدرات الطالب على تمثيل المعلومات، نمو المتعلم ، اهتماماته وحاجاته.

ويعرف المنهج الدراسي بأنه: جميع الخبرات التي يكتسبها الطلاب بتوجيه من المعلمين(بدران، ٢٠٠٩ م، ٢١٢).

وهناك العديد من المشكلات بمناهج التعليم بالمعاهد الفنية منها (Canavan,2007,291):

١. مناهج جامدة لا تتعدي كونها مجموعة من المواد والمقررات الدراسية، وعدم قدرتها على تنمية الابتكار والإبداع وحل المشكلات، كما أنها تفتقر إلى الوضوح والتحديد في الأهداف العامة على مستوى كل مادة .

٢. تفتقد المناهج إلى الربط والتكامل بين المواد وبعضها البعض، كما أن هذه المناهج لا تعد خريجها للحياة العملية والمواطنة الصالحة.

٣. لا تترجم الأهداف إلى مقومات سلوكية ولا تحللها إلى أساليب النشاط التي تمارس فيها لتحدد أنواع الخبرات المطلوب إكسابها للطلاب لتكوين العادات السلوكية التي تتفق مع أهداف هذه المرحلة .

٤. غلبة الطابع النظري والأكاديمي على مناهج التعليم ونمطيته ، ويرجع ذلك لغياب المنهج الفكري في التعليم.

كما أن المناهج بصورتها الحالية ضعيفة في إكساب الطلاب لمهارات البحث العلمي والتعليم الذاتي، لاعتمادها بالدرجة الأولى على الحفظ والتلقين وتركيزها على الجانب النظري دون التطبيقي، مما يشجع الطلاب على الحفظ إلى جانب ضعف الارتباط بين موضوعات المقرر ذاته (سليمان، ٢٠٠١م، ٧٥).

هذا بالإضافة إلى عدم تقديم الدعم المناسب للمنهج الدراسي من قبل الهيئات والمؤسسات المساندة لدور المعاهد الفنية مثل الإعلام، ونقص باقي عناصر المنهج والمتمثلة في الوسائل المعينة والتجارب العملية والزيارات الميدانية، وعدم قدرة المنهج بعناصره المختلفة على التكيف مع مجمل المتغيرات المحلية والعالمية والمعرفية والعلمية والمجتمعية، وتنفيذ المنهج ألا يكون بنفس مستوى إعداده وتطويره (علي، ١٨٤ ، ١٨٥).

لذلك فقد أوصى تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي بضرورة إعادة النظر في فلسفة وأهداف بناء البرامج والمناهج التعليمية على أن يتضمن بناؤها مراعاة الآتي(المجالس القومية المتخصصة، ٢٠١٢م/٢٠١٣م، ٣٤، ٣٥):

- ١ . الاهتمام بتهيئة الفرص أمام الطلاب للتفاعل مع البيئة .
- ٢ . توجيه التلاميذ نحو المشاركة المجتمعية حتى يتعاضد دور المعاهد الفنية في خدمة المجتمع المحلي.

(٧) مشكلات التقويم والامتحانات بالمعاهد الفنية بمصر:

شهد مجال التقويم شأنه شأن مجالات المعرفة التربوية الأخرى خلال العقود القليلة الماضية عدداً من المستجدات أو المستحدثات بهدف التطوير والتحديث، ومن أهم المستحدثات تغلغل التكنولوجيا في الحياة بكافة مناحيها ومختلف جوانبها، ولعل من أبرز تطبيقات التكنولوجيا في مجال التعليم والتعلم عامة وفي مجال التقويم والامتحانات وقياس التحصيل الدراسي خاصة ما يعرف في الوقت الحالي ببنوك الأسئلة.

ويعد التقويم أحد المداخل المهمة لإصلاح التعليم ، كما يعد أحد المداخل المهمة لتحقيق الجودة الشاملة للعملية التربوية ، ففي ضوء نتائجه يمكن تحديد موقع العملية التربوية على خط الإنجاز ، والحكم على مدى فاعليتها ، وتبرز مواطن القوة والضعف في الأداء ، كما يساعد في الحصول على تغذية راجعة تمكن من وضع أفكار ومشروعات تطويرية توفر بيئة تعليمية تقدم تعليماً متطوراً يناسب متطلبات الحياة وسوق العمل (محمد، ٢٠٠٩م، ١٥٠).

والمهام التي يكلف بها الطالب غاية في الأهمية لأنها تركز على كيفية الوصول إلى المعارف واستخدامها بدلاً من تلقينها بسهولة، فالتعلم الأصيل يقوم على حل مشكلات واقعية، كما وضحت أيضاً نظرية جاردرنر للذكاءات المتعددة، وهي إحدى النظريات التي يعتمد عليها التعلم الواقعي الحقيقي، ذلك لأنها تعتبر أن عملية التدريس والتفاعل بين المعلم والطالب من أجل إحداث التغيير المطلوب للطلاب، يجب أن تعتمد على تقديم أنماط جديدة تقوم على إشباع احتياجات الطلاب، بحيث يكون الفصل الدراسي عالم حقيقي للتلاميذ خلال اليوم الدراسي، فالدور الرئيسي لعضو هيئة التدريس بالإضافة إلى تقديم المعلومات، هو بناء الشخصية المتكاملة في جميع جوانبها، لذلك فعملية التقييم يجب أن تهتم ليس فقط بما اكتسبه الطلاب من معارف متخصصة، بل أيضاً بالقدر الذي تم به تشكيل وبناء شخصية متكاملة للطلاب، وثقتهم بأنفسهم، وتطوير الميل لحب الاستطلاع لديهم، وقدرتهم على التفكير التأملي والتحليلي والناقد والإبداعي، واكتساب المهارات الاجتماعية الخاصة بالتواصل

والتفاعل الاجتماعي، والقيم الإيجابية مثل: احترام الملكية العامة وحب العمل في فريق، وتقدير قيمة البحث العلمي (محمد، ٢٠٠٩م، ٣).

كما أنه منذ أعوام ليست قليلة ونحن نستخدم طرق التقويم الشفوية والعملية وتعتمد عملية إعطاء الدرجات لتقويم المادة الشفوية على مجموعة من المعايير لأن معايير أداء الطالب عامة قد تم تحديدها بوضوح (عبد الرحمن، ٢٠٠٥م، ٧٣-٩٠).

ولذلك يعد عنصر التقويم من أهم عناصر المنظومة التعليمية، إذ أنه في ضوء نتائجه يمكن تحديد موقع العملية التربوية على خط الإنجاز، وتبرز مواطن القوة والضعف في الأداء، كما يساعد في الحصول على تغذية راجعة تمكن من وضع أفكار ومشروعات تطويرية توفر بيئة تعليمية تقدم تعليماً متطوراً يناسب متطلبات الحياة وسوق العمل.

٨) مشكلات التجهيز بالمعدات اللازمة (تمويل المعاهد الفنية):

لا يمكن تحقيق العائد من التعليم بالمعاهد الفنية بدون تدريب متخصص، ولا يستقيم التدريب بغير معدات وأدوات وتجهيزات كفيفة بإعطاء الجانب العملي حقه في العملية التعليمية ككل، ويتطلب الإمداد بالمعدات والتجهيزات تمويلاً كافياً.

وهناك مصادر لتمويل التعليم الفني وهي (عبد الله، ١٩٩٦م، ٥١):

- مخصصات الإنفاق العام من الموازنة الحكومية.
- تبرعات القطاع الخاص وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى تبني المتفوقين وتحمل أعباء تعليمهم مقابل التزامهم بالعمل لعدد معين من السنوات في الشركات ذات الصلة، وتحمل شطر من تكلفة الأبحاث والتطوير.
- الرسوم أو المصروفات الدراسية.

والمعاهد الفنية تابعة لوزارة التعليم العالي، وهناك ضغوط تقع على كليات التعليم العالي التي استوعبت النمو في قيد الطلاب دون زيادة التمويل بما يتناسب مع هذا النمو؛ ومن المعروف أن أنظمة التعليم العالي في أي دولة من دول العالم مهما بلغت درجة تقدمها تعاني العديد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر على مستوى العملية التعليمية، ولكنها تختلف من دولة إلى أخرى، ويعد الإنفاق على التعليم العالي من أصعب المشكلات التي تواجه هذا القطاع وأكثرها إثارة للجدل خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، إذ إن هناك جدل واسع حول هذا الموضوع، فالبعض يعالج قضية التمويل منادياً بترشيد المجانية، والتوسع في إنشاء

الجامعات الخاصة، والبعض الآخر ينادي بالتمويل المشترك في الإنفاق بين الحكومة والقطاع الخاص، ويؤكد على أهمية وجود معايير واضحة ومحددة لالتحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، ومن هنا تعد قضية تمويل التعليم العالي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها (بلتاجي، ٢٠١٢م، ٧٥).

ويتطلب التعليم بالمعاهد الفنية في أي مكان من العالم موارد مالية عالية حتى تحقق أهدافها بكفاءة واقتدار، وهذه المتطلبات المالية تتزايد سنة بعد أخرى حتى تتمكن المؤسسة التعليمية من تطوير برامجها وخططها وأبحاثها، وتواجه الكثير من الدول صعوبات عديدة في توفير الموارد المالية اللازمة وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم العالي، وتظهر المشكلة بشكل أكثر وضوحاً في الدول النامية التي اعتمدت بشكل أساسي علي الموارد المالية الحكومية لتمويل التعليم العالي.

وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على التعليم خاصة خلال فترة التسعينات فإن هذه الزيادات تظل قاصرة عن مواجهة أزمات التعليم، ففي الوقت الذي كان الإنفاق الحكومي لا يتجاوز ٤.٦ مليار جنيه مصري عام ١٩٩٠م / ١٩٩١م ارتفع ليصل إلى ٢٢.٢ مليار عام ٢٠٠٣م/٢٠٠٤م ثم إلى ٢٤.٧ مليار جنيه مصري عام ٢٠٠٤م/٢٠٠٥م إلى أن وصل إلي حوالي ٤٠ مليار جنيه مصري عام ٢٠٠٩م/ ٢٠١٠م (Biltagy, 2010, 48)، إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لمواجهة متطلبات إصلاح التعليم وظلت عاجزة عن إحداث أي إصلاح حقيقي، ومن ثم تدهورت الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم وتمثلت في عدة مؤشرات منها: وجود عجز في أعداد الجامعات والمعاهد العليا مما أدى إلى ارتفاع كثافة الطلاب بالجامعات الحالية، إلى جانب تحيز توزيع الخدمات التعليمية ضد مناطق ومحافظات معينة، كما تدهورت الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم متمثلة في عدم الموازنة بين عرض خريجي التعليم العالي والطلب عليهم (بلتاجي، ٢٠١٢م، ٧٨).

ثانياً: المتطلبات التربوية للتغلب على مشكلات المعاهد الفنية في مصر:

ومن المتطلبات اللازمة للتغلب على مشكلات المعاهد الفنية ما يلي:

▪ متطلبات تكنولوجيا (المتابعة العصرية للتكنولوجيا والمعلومات):

لم تعد القدرة التنافسية بين الدول تقاس فقط من خلال امتلاك الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولكن بالدرجة الأولى بالقدرة على توظيف التكنولوجيا في إنتاج سلع

وخدمات متطورة، ووجود هياكل تنظيمية متكاملة، وأيدي عاملة مدربة وعلماء متخصصين لهم القدرة على الإبداع والابتكار في استخدام التطور التكنولوجي لزيادة كفاءة العملية الإنتاجية، وبالتالي تعظيم القدرات التنافسية والتسويقية لفتح الأسواق وغزوها وتنمية الأسواق المحلية.

كما أن تطوير القاعدة التكنولوجية لا بد وأن ينشأ عنها تغيير في فنون وأساليب الإنتاج وتقديم الخدمات، وهو ما يتطلب بالطبع خلق كوادر فنية وتنظيمية على مستوى من الكفاءة والإدراك لكيفية التعامل مع الآلات والمعدات والأجهزة الحديثة واستيعابها وبناء القدرات الذاتية محلياً (الحداد، ٢٠٠٦م، ٢١٨، ٢١٩).

ويعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة في المعاهد الفنية تجربة مجتمعية في البلدان النامية، أكثر منه في البلدان المتقدمة، فكثير من الدارسين فيما بين سن (١٥ - ٢٤ سنة) لا يمتلكون حاسوباً بل وليس لديهم المقدرة على اقتناء هذا الجهاز، ويلجئون إلى المدرسة أو الأصدقاء أو قاعات النت لاستخدام هذا الجهاز، وتتفاوت عملية الوصول إلى هذه الخدمات في المؤسسات التعليمية من بلد إلى آخر. ففي تشيلي - على سبيل المثال - تبلغ نسبة المدارس المرتبطة بالإنترنت ٧٥%، بينما تكشف بيانات البلدان الأفريقية - ومن بينها مصر - أن أقل من ١% من المدارس هي التي تغطيها هذه الخدمة (البنك الدولي، ٢٠٠٧م، ٢٠١).

كما أدت التغيرات التكنولوجية في العمل إلى استحداث ضغوط على العاملين من أجل اكتساب قدر أكبر من المهارات، وهذا ما دفع بالمؤسسات التعليمية والمعاهد الفنية والشركات إلى إعادة النظر في نوعية المهارات المقدمة سواء للدارسين أو العاملين بها (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤م، ٢٨)

■ متطلبات تنمية مهارات سوق العمل (العقلية والذاتية والاجتماعية) المطلوبة للطلاب:

إن تحقيق التعليم التبادلي بالمعاهد الفنية وتلبية متطلبات سوق العمل يتطلب أن يكون الخريج قد تجاوز مرحلة الحفظ والاسترجاع إلى مراحل الإبداع والتحليل والتقويم والقدرة على استخدام المخزون المعرفي لحل المشكلات واتخاذ القرارات والتكيف مع المتغيرات، وأن تنقل المعاهد الفنية الاتجاهات الحديثة في ميدان العمل المتوقع للخريج إلى داخل أروقة المعاهد

لا أن تعيش المعاهد داخل قوقعة وأبراج عاجية فيخرج الطالب بمهارات يضطر القطاع الخاص إلى تعديلها وتجديدها وصلفها.

وكذلك لا بد أن يطور الطالب خلال مسيرته في المعهد تنمية الضمير العام ، لا أن يزيد من نماء الضمير الخاص الذي يجعل العمل يدور في محوره الخاص لمصلحته والبحث عن مميزات يحصل عليها وفرص يتخلص خلالها من أداء العمل بالفعالية والكفاءة المطلوبة، وتنمية الضمير العام تتم بالتركيز على الجوانب الوجدانية في تعلم المعارف والمهارات وربطها بتعاليم الدين والقيم الاجتماعية والإنسانية (العتيبي، ٢٠١٧م، ٢٧).

وفي ظل التغيرات التي تطرأ على المؤسسات المختلفة ومنها مؤسسات التعليم الفني التي نتج عنها تعرض بيئاتها لبعض التحديات التي دعت إلى ضرورة تحسين هذه المؤسسات وتحقيق الجودة داخلها عن طريق إشباع حاجات العملاء والتركيز على عملية التحسين المستمر وتحسين جودة المخرجات التعليمية وقد ارتبط مفهوم الجودة بالطريقة التي يعمل بها الأفراد العاملون ومدى مساهمتهم في تحقيق معايير الجودة التي يراها العملاء، كما تزايدت محاولات هذه المؤسسات بهدف إحداث نوع من التوازن بين التوجهات المختلفة لجودة التعليم (عبد العزيز، حسين، ٢٠٠٥م، ٤٥٥).

ومن بين الآليات التي تسهم في تحقيقها ما يلي(فهيمى ، سلامه ، ٢٠١١م، ٣٥٣، ٣٥٤):

- التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس على الخبرات الأساسية ومهارات التعلم بهدف رفع كفاءة الأداء المهني لهم.
 - تأسيس كتله من المتميزين فى التدريس والتوجيه والتدريب للانطلاق بأفراد هذه المؤسسة لنشر ثقافة التغيير التربوى و قيادة زملائهم نحو أهداف التطور.
 - بناء العمود الفقرى القيادي داخل النظام التعليمى ليتولى قيادة عمليات التغيير التربوى.
- ولا بد أن يطور الطالب مهارة التعامل مع الزملاء والرؤساء ، وذلك من خلال الأنشطة اللاصفية حتى يتعود على بيئة العمل القادمة ، حيث أن أدبيات شؤون العاملين تشير إلى أن الفشل في العمل في كثير من الأحيان لا يعود إلى نقص المعارف والمهارات والخبرات ولكن إلى كيفية توظيف تلك المهارات والخبرات والمعارف في بيئة العمل والتعامل مع الآخرين.

■ متطلبات تعليمية:

يتطلب تحقيق التعليم التبادلي بالمعاهد الفنية تطويراً شاملاً للمناهج وطرق التدريس والتقويم ومصادر التعليم والتعلم، وتبني رؤية تطويرية شاملة لجميع جوانب العملية التعليمية، يتم تحديدها والعمل على تحقيقها من خلال عمل مؤسساتي يقوم على التخطيط المعني بشموليته هيكل التعليم ومجالاته والمناهج والمعلمين وطرق التدريس والتقنيات والمباني والتجهيزات والأنشطة التربوية والتقويم التربوي، ثم الإدارة الصفية على أن يأتي على رأس خطوات العمل على تحقيق تلك الرؤية التطويرية إعادة تأهيل وتدريب من هم على رأس العمل من الأساتذة ، وجعل حضورهم برامج التدريب الزامي، وعند طلب أساتذة يتم الأخذ بمبدأ المفاضلة من خلال المقابلات والاختبارات - لاختيار ذوي الكفاءة والقدرة من بين المتقدمين لشغل وظائف المعلمين.

وينبغي أن تعود العملية التعليمية الطالب من مراحله الأولى على التعلم الذاتي، وتخرجه من بوتقة الحفظ والتكرار الملحوظ في المناهج الدراسية وفي أساليب التقييم، وتربيته على الاهتمام بمهارات التفكير والتساؤل والبحث والاستقصاء في المسارات الإنسانية والعلمية، وأن تركز في مناهجها على الكيف لا الكم الذي يشنت الطالب بحيث يكون هذا الكيف متوافقاً مع متطلبات العصر، ومحققاً للأهداف التنموية والاقتصادية التي تعود بالنفع على الفرد وعلى الدولة، وتتيح الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.

كما يتطلب إعداد وتطوير أعضاء هيئة التدريس قبل وأثناء الخدمة بصورة متكاملة تشتمل على المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم، حيث إن تطوير المناهج لن يحقق فائدة دون تطوير العنصر الهام في العملية التعليمية (أعضاء هيئة التدريس) والذي تقوم عليه هذه العملية برمتها، والذي على وزارة التعليم العالي الحرص على إعطائه الحقوق والتقدير المستحقين، وأن يتم تدريب وتطوير من هم في الميدان الآن بما يتوافق مع العصر ومع أهداف الرؤية القادمة ومع المناهج المعاصرة حتى لا يكون هناك هدر من نوع آخر وتصبح عملية التدريب والتطوير مجرد إجراءات ورقية وشكلية لا يستفيد منها عضو هيئة التدريس ولا ينعكس أثرها على المتعلم (العبيدي، ٢٠٠٧م، ٢٥).

■ متطلبات تشريعية وقانونية:

وفي إطار اهتمام الدولة بالتعليم الفني في القرن العشرين استجابة للتحديات التي فرضتها العولمة وسياسة سوق العمل الذي يتطلب توافر العديد من المهارات في الخريجين فقد أدرجت اللجنة القومية لتطوير التعليم العالي وضع قانون جديد للتعليم العالي في مصر بحيث يتحول من مجرد تعليم تلقيني إلى تعليم يقوم على الابتكار والابداع واستخدام تكنولوجيا العصر مع تطبيق خطة دراسية ومناهج علمية متطورة بهذه المعاهد في جميع التخصصات ، وقد تضمن المؤتمر القومي لتطوير المعاهد الفنية تطوير البرامج الدراسية ، والمباني والتجهيزات لرفع كفاءة الخريجين بهذه المعاهد في جميع التخصصات (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٠م، ٥٠).

ومن بين الآليات التي تسهم في تحقيقها ما يلي: (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٦م، ٦-٨).

- اعتماد اللوائح الداخلية للمعاهد الفنية.
- وضع تعليمات إدارية تحدد الواجبات التي تسند لكل فرد
- تشكيل لجان فنية للتنسيق بين المعاهد.
- وضع السياسة العامة للتعليم والتدريب بالمعاهد الفنية في ضوء احتياجات المجتمع.
- تحديد قواعد القبول بالمعاهد الفنية ، والعدد المقترح للقبول كل عام.
- تدبير مصادر تمويل المعاهد لتحقيق أهدافها.
- تلبية احتياجات قطاعات الدولة المختلفة من خريجي المعاهد الفنية.

■ متطلبات إدارية لتحقيق الشراكة بين المعاهد الفنية وقطاعات سوق العمل والإنتاج:

لقد أصبحت الشراكة بين التعليم وسوق العمل الشغل الشاغل لمتخذي القرارات في المؤسسات التعليمية والإنتاجية والخدمية على حد سواء، لاستيعاب أكبر عدد من الراغبين في الحصول على فرصة عمل مناسبة ، بسبب تزايد أعداد خريجي التعليم العام من ناحية، والضغط المتزايدة على أسواق العمل لفتح أبوابها أمام هذه الأعداد من ناحية أخرى.

ولابد من الاستعانة بالخريطة الاستثمارية لمعرفة الاستثمار في الصناعة والزراعة والسياحة والعمران والطاقة، بحيث يكون افتتاح المعاهد والمراكز التدريبية وتحديد أنواعها وأعدادها ومستوياتها وتوزيعها الجغرافي وفق معايير الاحتياجات التدريبية المستنبطة من مجالات العمل في المنطقة، فقد أكدت دراسة حنان إسماعيل أحمد (أحمد، ١٩٩٣م) قصور

الترابط بين المعاهد الفنية وبيئاتها، وقلة التجهيزات المادية والنقص في القدرات البشرية كميًا وكيفيًا.

ويرى السيد محمد السيد ضرورة تقديم إعفاءات ضريبية للشركات والمنشآت التي تقدم برامج تدريبية للدارسين، لتفادي الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تتعرض لها سواء الأزمات المالية الدولية أو المحلية، ومساعدة الشركات على تدبير أمورها وتسييرها، في ظل الظروف الصعبة التي يعايشها المجتمع والتي تؤثر سلباً على نجاح واستمرار هذه الشركات، ومنح قروض بمعدل فائدة منخفض لها لكي تقدم لطلاب المعاهد الفنية تدريباً يتجاوب مع سوق العمل بها(السيد، ٢٠٠٩م، ٢١١)

ولابد من تطوير المعاهد الفنية إدارياً وفنياً ويتضمن الإصلاح والتطوير المستمر للسياسات التعليمية والبنية الإدارية ، مع الدعم التعليمي والمادي والفني المستمر، وتفعيل المحاسبية والحوكمة في المعاهد الفنية لجميع عناصرها ومخرجاتها، بحيث يتم تحرير التعليم بالمعاهد الفنية من البيروقراطية ، وسد الفجوة بين الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني لكي يسير التعليم بالمعاهد الفنية وفق ما يتطلبه الوقت الراهن من وجود جيل واعٍ قادر على التعامل مع الجديد من التكنولوجيا الحديثة ومتمكن من الانتقال بسلاسة بين السنوات، دون الحاجة لسنوات تحضيرية ترمم القصور السابق.

المراجع

- ابن منظور، لسان اللسان تهذيب لسان العرب، الجز الثاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م.
- حنان إسماعيل أحمد، دراسة تحليلية للعلاقة بين الكلفة والكفاية الداخلية في المعاهد الفنية الصناعية التابعة للمؤسسات الإنتاجية "دراسة حالة"، رسالة دكتوراة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٣م.
- شبل بدران، التعليم والتحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣م.
- _____، التربية المدنية، التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩م.
- محمود فوزي أحمد بدوي، إدارة التعليم والجودة الشاملة، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٠م.
- مروة بلتاجي، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، القاهرة، مركز شركاء التنمية، ٢٠١٢م.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٧ - التنمية والجيل القادم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٧م.
- محرم الحداد، بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج(١٤)، ع(٢)، ديسمبر ٢٠٠٦، القاهرة، معهد التخطيط، ٢٠٠٦م.
- موسى خميس، التجربة الأردنية في توطين الوظائف في إطار استثمار الموارد البشرية، المجلة الثقافية، تصدر عن الجامعة الأردنية، العدد (٦٦)، ٢٠٠٦م.
- حمزة عبد الحكيم الرياش، "التعليم الفني وسبل تطويره في الوطن العربي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر مستقبل التعليم الفني في مصر، رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس، ١٣ - ١٥ يوليو ١٩٩٣م، القاهرة، ١٩٩٣م.
- رجاء سليم وآخرون، "تجربة التعليم العالي الفني في جمهورية مصر العربية"، المؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- سعيد جميل سليمان، تحقيق التميز للتعليم الثانوي العام، استرشاداً بالصعوبات التي تواجه خريجه في دراستهم الجامعية، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠١م.
- محمد صبري الشافعي، "واقع وآفاق التعليم الفني والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل في الدول العربية"، ندوة بعنوان متطلبات أسواق العمل في ضوء المتغيرات الدولية يونه ٢٠٠٥م، القاهرة، ٢٠٠٥م.

أحمد حسني عبد الغني الشرشابي، "دراسة مقارنة لنظم الربط بين التعليم الفني الصناعي وسوق العمل في مصر والصين وألمانيا، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠١١م.
نائيل محمود عبدالرحمن، تاج السر عبد الله الشيخ، القياس والتقويم التربوي، الرياض، مكتبة الرشد، ٢٠٠٥م.

إسماعيل صبري عبدالله، تمويل التعليم العالي، ورقة مقدمة إلى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٦م.

محمد عزت عبدال موجود، أمريكا عام ٢٠٠٠: إستراتيجية التربية، الدوحة، مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، ١٩٩٢م.

أحمد حسين عبدالعاطي، الاعتماد الأكاديمي والمهني للمؤسسات التعليمية، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

صفاء محمود عبدالعزيز، سلامة عبد العظيم حسين، " ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر (تصور مقترح) " ، المؤتمر السنوي الثالث عشر ، القاهرة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببني سويف جامعة القاهرة في الفترة من ٢٤ - ٢٥ يناير ٢٠٠٥، الجزء الثاني، ٢٠٠٥م.

هاشم محمد سعد عبدالوهاب، التعليم التقني في الوطن العربي بين الواقع والاتجاهات، تقرير اليونسكو ، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥م.

حازم بدري العبيدي، بناء القدرات لأعضاء الهيئات التدريسية الجامعية، المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق، مجلة المنصور، مج(٢)، ع(٦)، كلية التربية، الجامعة العراقية، ٢٠٠٧م.

منير بن مطني العتيبي، تحليل ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، الرياض، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٧م.

محمد السيد علي، علم المناهج الأسس والتنظيمات في ضوء الموديلات ، القاهرة، دار الفكر العربي، ط(٢).

عزة أحمد غيتة، "أهمية وصف وتحليل العمل"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥م.

محمد سيد فهمي، أمل محمد سلامه، البحث الاجتماعي والمتغيرات المعاصرة، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠١١م.

الدستور المصري، المادة (٢٠).

المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثامنة والعشرون، ٢٠١٢م/٢٠١٣م.

جيهان كمال محمد، مصطفى عبدالسميع محمد، تقويم طلاب المدرسة الثانوية الفنية "الواقع وأساليب التطوير"، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

منظمة العمل الدولية: اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعلمة، عولمة عادلة - توفير الفرص للجميع، ط٢، جنيف، منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٤م.

وزارة التربية والتعليم، الإدارة المركزية للتعليم الفني، أهداف التعليم الفني، القاهرة، قطاع التعليم الفني، ٢٠٠٠م.

وزارة التعليم العالي، مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومي للتعليم العالي، الفترة ١٣ - ١٤ فبراير، القاهرة، وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٠م.

_____، اللائحة المنظمة للمعاهد الفنية المصرية، أكتوبر، ٢٠٠٦م.

Barber, K : The Canadian Oxford Dictionary, United States of America, Oxford University Press, Canada, 2008.

Biltagy, M, "Determinants of Optimal Schooling Level in Egypt Using a Human Capital Model", Ph.D. Thesis, Faculty of Economics and Political Science, 2010.

Brown, B, "Professional for Career Educators", ERIC, Clearing house on Adult Career Vocational Education, USA, 2002.

Brown, B, "Quality Improvement Criteria and Vocational Education", ERIC, Clearing house on Adult Career Vocational Education, NO(182), USA, 2008.

Canavan, B , and Doherty Robert, Technical education in Scotland : Fit for Purpose?, International Journal Technical Education, VoL(17) , Washington, 2007.

Indermit ,S and Stephen,P, Vocational Education and Training in Egypt In Intermits, Vocational and training Reform World, oxford university, USA, 2009.

Jen, Sh, "The Study of The Role of Vocational Education on The Local Economic and Social Development in China ", Ph.D, Lynn University, China, 2012.

Lee, M, "Reform and Innovation of Technical and Vocational Education in the Republic of Korea ", 2 nd International Congress on TVE, Seoul, 2008.

Lewis, M, "Vocational Education and the Dilemma of Education ", Journal of Vocational Education Research, VOL(25), Paris, 2008.

Longman, Active Study Dictionary of English Language and Culture, England Clays Ltd. & St Lves Plc, 2003.

Parks,D,"Technical Education and Training in the 21st Century",ITE Paper ,Conference Paper,Texas,USA,2006.

Robert,Sh," A new Vision of Learning Working and Living :Education in the 21 st Century, Journal of Vocational Education Research ,VOL(26)NO(3),Paris,2004